سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل-

د/ عبدوس عبد العزيز
جامعة بشار

ملخص
تحاول هذه الدراسة بيان الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري المتبعة في الجزائر ، والمتمثلة أساسا في رفع وتطوير تنافسية مؤسساتها، و آثار هذه السياسة تتمثل في تعظيم وتحسين إنتاجية المؤسسات وبالأخص إنتاجية العمل بما يمكن الوصول بمؤسساتنا إلى احتلال مواقع جيدة في الأسواق العالمية، وبما أن الصناعات الاستخراجية الموجهة نحو التصدير تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية ، فهل كان لتلك الصناعات دور في تحسين إنتاجية المؤسسات الجزائرية وبالأخص إنتاجية العمالة في هدا القطاع ، ومن ثم على موقعها التنافسي.
الكلمات المفتاحية : سياسة الانفتاح التجاري ، إنتاجية العمل ،التنافسية ،مؤشر الإنتاجية

Résumé:
Cette étude essaie de montrer le rôle joué par la politique de l'ouverture commerciale suivie en l'Algérie, notamment d'améliorer et de développer la compétitivité de ses entreprises , et les effets de cette politique se figurant de maximiser et d'améliorer la productivité des entreprises, en particulier la productivité du travail, qui permet à nos entreprises d'occuper des bonnes positions sur les marchés internationaux, et puisque les industries extractives orientés vers l'exportation représentent une part importante du total des exportations algériennes, donc , est se que ses industries avaient ils un rôle dans l'amélioration de la productivité des entreprises algériennes, notamment la productivité du travail dans ce secteur, et sur sa position concurrentielle.
Mots clés: politique d'ouverture commerciale, la productivité du travail, la compétitivité, l'indice de la productivité.

مقدمة

إن إمضاء الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي وقرب سريان مفعوله ، وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر لاقتصادها ، مما سيفرض عليها تأهيل أداءها الإنتاجي لتحضير مؤسسات تكون قادرة على مواجهة المنافسة واحتلال مواقع مهمة في الأسواق العالمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع رقعته في البلاد[1] ، وعلى إثر هذه الاتفاقيات ستجد الجزائر نفسها أمام مجموعة من التحديات كالتزامها بقبول قواعدها التجارية . ومن بين هذه القواعد حرية المنافسة وعدم التمييز بين الدول ، أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي ، إضافة إلى التخلي عن دعم الصادرات وكذا الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية ، غير أن هذا الانضمام سيرتب عليه انعكاسات محتملة على تجارة السلع الصناعية ، وعدم القدرة على منافسة السلع

الأجنبية التي ستغزو بلا شك السوق الجزائرية ، لأنها تتميز بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة ، مما سيؤدي إلى كساد المنتج الوطني ثم إلى غلق المؤسسات الصناعية والإنتاجية وتسريح العمال ، وبالتالي تهديد النسيج الصناعي والتجاري الجزائري بالزوال

هدا و يعتبر مؤشر الإنتاجية من احد أهم مؤشرات التنافسية الهيكلية ، اد يظهر العلاقة الموجبة بين الميزة التنافسية وبين مستويات الإنتاجية لما للإنتاجية من أهمية ودور فعال في تفسير درجات التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية ، وهدا ما أكده بورتر في كتابه الشهير **المزايا التنافسية** بورتر أن نوعية وإنتاجية عناصر الإنتاج وليس وفرتها هي المحدد الرئيسي للميزة التنافسية ، وأوضح أيضا أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في البلدان بواسطة استحواذ البلد من حصص معتبرة من الصادرات العامية يكون له تأثير ملموس على مستويات المعيشة ، إذا كانت الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الإنتاجية.

وبناءا على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي : لقد حقق الاقتصاد الجزائري بين سنوات 2000-2010 الكثير من النتائج الإيجابية في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكن وبالرغم من نجاح الجزائر في تحقيق معدلات متقدمة في تلك المؤشرات ، إلا أنه على المستوى الجزئي، تظهر المؤسسات الجزائرية أقل تنافسية مقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية ،خاصة الدول العربية كتونس والمغرب ومصر، فالمنتجات الصناعية الجزائرية تتصف بأنها صناعات تحويلية بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية ، ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة من جهة ، و منتجات نمطية غير منافسة من حيث الجودة وذات جودة متوسطة.

و انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات النظرية والنماذج القياسية في هذا الشأن و أهمية معدلات الانفتاح في الجزائر، يتبادر إلينا أن توجه الاقتصاد الجزائري نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري من شأنها رفع وتحسين إنتاجية مؤسساتها ، وبالتالي رفع قدرتها التنافسية واحتلال مراتب متقدمة في تقارير التنافسية الدولية ، وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنا ، والتي تتمثل في :

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة الانفتاح التجاري في رفع وتحسين إنتاجية المؤسسات الجزائرية باعتبار أن الإنتاجية مؤشر جيد لقياس تنافسية المؤسسات؟

أولا: المقاربة الاقتصادية الإنتاجية

01. الأداء من منظور الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها:

- **أداة قياس للتقدم التقني**: و يعكس هذا التعريف نتيجة الدراسات التي تمت في مستوى أكثر شمولية، بمعنى تستخدم الإنتاجية كمقياس لقياس أداء المؤسسات من حيث الاستخدام الأمثل للموارد في إنتاج المنتجات و الخدمات.

- أداة قياس الاقتصاد في الوسائل: و يتعلق هذا التعريف بالمدد الزمنية للخيارات المتاحة للفرد، و يصلح هذا المقياس على مستوى المؤسسة و على مستوى الاقتصاد.

ـ **أداة قياس نظام إنتاجي معين**: إذ من خلاله تتحصل المؤسسة على فوائد كبيرة إذا قامت بتسوية المشاكل التقنية، مثل تحسين أداء المصالح.

أما من الناحية الحسابية فتعرف الإنتاجية على أنها حاصل قسمة قيمة المخرجات على تكلفة المدخلات .

و بناءا على هذا التعريف فلا يجب الخلط بين الإنتاج و الإنتاجية[2] ، فالإنتاج يتعلق بالأنشطة الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات، بينما الإنتاجية تستهدف الاستخدام الكفء و الأمثل للموارد في إنتاج المنتجات و الخدمات، كما أن الزيادة في الإنتاج قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاجية، و هذا يتوقف على المدخلات التي تستخدم للوصول إلى زيادة الإنتاج، كما أن الإنتاجية ليست مقياسا للربحية إذ تشير فقط إلى كفاءة العمليات الإنتاجية.

02. التعريف بمؤشر الإنتاجية كمؤشر تنافسية

لقد اهتم الكثير من الباحثين بخصوص العلاقة بين التنافسية و الأداء ، حيث يبين معظمهم أن الحصول على الميزة التنافسية يرتبط بالدرجة الأولى بالأداء الفعال ، فمنهم من أكد أن الجمع بين ميزة تدنية التكاليف و ميزة التميز تؤدي إلى أعلى أداء في القطاع ، كما هناك دراسات أخرى قد بينت أنه يمكن الجمع بين إستراتيجية السيطرة على التكلفة و إستراتيجية التميز، لأن المؤسسة تبحث دائما لسنوات عدة على إحداهما كون أنها تركز جهودها على تدعيم و تقوية إحداهما ، و بالتالي فقد استنتج معظم الباحثين أن الإستراتيجيات الناجحة هي التي تسمح للمؤسسة من خلق ميزات تنافسية عديدة رغم تطبيق إحدى الإستراتيجيات التنافسية ، فعلى سبيل المثال تطبيق ميزتي السيطرة على التكاليف و تقديم أعلى جودة، و السيطرة على التكاليف و تقديم مجموعة كبيرة من المنتج ، و السيطرة على التكاليف وميزة سرعة التنفيذ... الخ ، و لهذا نستطيع القول أن خلق عدة ميزات تنافسية أو ميزة تنافسية واحدة تعتبر المصدر الرئيسي للمستوى العالي للمردودية و الأداء في الصناعة

أـ تعريف مؤشر الإنتاجية

لطالما ظل المعنى الدقيق لمصطلح" الإنتاجية "محيرًا، والسبب يعود، في جزء منه إلى تباين حقول البحث المتعلقة بهذا الموضوع، ومنها علم الاقتصاد والهندسة والإدارة ، وهناك توافق عام في الآراء حول أن الإنتاجية تعني ضمنًا القدرة على إنتاج أو الأهلية لصناعة السلع أو المنتجات أو المحاصيل الزراعية أو أي بضاعة معينة على نحو فعال ، وفي الأنشطة الصناعية تعتبر فعالية الإنتاج مؤشرًا حاسمًا للقدرة على المنافسة[3].

يوجد عدة تعاريف للإنتاجية أهمها :[4]

- الإنتاجية هي كفاءة استخدام الموارد.
- الإنتاجية هي نسبة المخرجات إلى المدخلات.
- الإنتاجية تشمل الكفاءة و الفاعلية.

الإنتاجية هي كفاءة استخدام تشير إلى التعريف السابق للكفاءة الذي يستخدم الكفاءة الإنتاجية ، للتدليل على مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة مجتمعة ، كما يعرفها " **MALE** " بأنها قياس مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسات و استغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج ، و هي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق الموارد ، كما يؤكد الكثير من الباحثين على أن الإنتاجية تعني في مضمونها الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج من العمل ، و بأنها الإستغلال الكفء للموارد من قوى بشرية و رأس المال من معدات و مواد خام ، و هي تتضمن الحصول على أعظم و أفضل مخرجات من هذه المدخلات.

وقد يشير المصطلح إلى أي عامل معروف من عوامل الإنتاج على حدة (الإنتاجية الجزئية)، أو إلى كل عناصر الإنتاج مجتمعة (إنتاجية مجموع عوامل الإنتاج أو الإنتاجية المتعددة العوامل) داخل مؤسسة ما أو قطاع أو الاقتصاد ككل.

وفيما يلي تعاريف القياسات المختلفة للإنتاجية[5]:

- **إنتاجية العامل :** تقاس عادة بالإنتاج لكل عامل أو الناتج الإجمالي لكل عامل في الساعة ، ويؤدي النمو في إنتاجية العامل إلى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك من دون حدوث زيادة معادلة في عدد ساعات العمل ، ويعتبر هذا النمو مساويًا لمتوسط إنتاج العامل ، ولا بد من تسليط الضوء على ميزة حاسمة هي أن الناتج يمكن قياسه بمقاييس مادية ، أي بوحدات الإنتاج أو السعر ، وتمثل إنتاجية العامل المؤشر الأكثر شيوعًا لمجمل الإنتاجية الوطنية ، وأصبح من المألوف في الآونة الأخيرة مقارنة المستويات التي حصلت عليها أفراد البلدان أو المناطق بتلك التي سجلها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.
- **إنتاجية الأرض**: وخصوصًا للمحاصيل الزراعية، تعرف عادة بأنها عائد المحصول الزراعي لكل

هكتار، وهو يقاس عادة بالأطنان لكل هكتار ، وقد أصبحت إنتاجية الأرض مؤشرًا معياريًا للكفاءة في القطاع الزراعي.

- **إنتاجية رأس المال:** يقصد بها عمومًا النسبة الإجمالية للناتج إلى رأس المال، وهي تقاس بالناتج لكل وحدة من رأس المال العيني المستخدم في عملية الإنتاج ، الذي يقصد به عادة رأس المال من الخدمات أو المرافق ، وهكذا تكون إنتاجية رأس المال عكس نسبة رأس المال إلى الناتج.

ب- أهمية الإنتاجية كمحدد في مؤشرات التنافسية الدولية

منذ بداية التسعينات بدأت كل من الدول النامية تسعى إلى محاولة اقتناص نصيب أكبر من التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ، ورفع نوعية مواردها البشرية وبنيتها التكنولوجية، لخلق بيئة محلية من التنافس الخارجي وتساعد على الابتكار، ومن ثم زيادة الإنتاجية ، وقد أولى الاقتصاديون اهتماما بالغا بموضوع الإنتاجية والبحث عن المزايا التنافسية التي تمكن الدول ومؤسستها من النفاذ إلى الأسواق الدولية ، فجاء الحديث عن الجودة ومزايا المكان وعنصر السرعة في توصيل السلعة ، إلى جانب الثقة والمصداقية التي يمكن اعتبارها إحدى آليات المنافسة.

- **مؤشر الإنتاجية كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات**

تبين الأدبيات الاقتصادية أن مستوى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على هيكل الإنتاج، ، و أن معدل نمو الإنتاجية يعتمد على معدل نمو الإنتاجية في كل قطاع حسب وزنه في الاقتصاد، وعلى التغيرات في هيكل العمالة القطاعية ، لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وحيث أيضًا تتحول أساليب الإنتاج إلى تلك الأعلى كفاءة ، هذا من الناحية النظرية ، ولكن الواقع يشير إلى أن تبديل هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة ، وبما أن مساهمة كل قطاع في معدل النمو الإجمالي يعتمد على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التحول نحو القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) سوف يؤدي إلى فرق ضئيل في البداية في إجمالي النمو[6] .

يشير التحليل أعلاه إلى الفوارق المنتظمة بين مستويات الإنتاجية وإمكانيات نموها في القطاعات المختلفة ، وبما أن نمو دخل البلدان في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزًا في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والتي لا تتسم بإمكانيات النمو.

في ضوء هذه العلاقات يمكن فهم دوافع البلدان المنتجة للسلع الأولية للتحول نحو التصنيع، وكذلك تحول البلدان حديثة التصنيع نحو صناعات تحويلية معقدة ، وفي ضوء ما تم بيانه وجب التأكيد على أن الجهود المبذولة لتطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وكذلك إمكانيات نمو مرتفعة لا يجب أن تهمل الميزة النسبية المتوفرة، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منتظم بهدف "خلق" ميزة نسبية في القطاعات التي تتسم بمرونة طلب عالية بالنسبة للدخل[7] .

وبما أن التنافسية الدولية تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي ، فإن نمو متوسط دخل الفرد في المدى الطويل يتحدد بنمو الإنتاجية ، هذه المقولة مدعومة بدراسات تجريبية خصوصًا في البلدان الصناعية ، وبالرغم من نقص البيانات ذات العلاقة بالنسبة للبلدان النامية، فإن العلاقة بين الإنتاجية في الصناعات التحويلية ونمو متوسط دخل الفرد وجدت وثيقة ، والسؤال الذي يثار هو : ما هي محددات الإنتاجية وما علاقتها بالمنافسة الدولية ؟

❖ استخدم مؤشر الإنتاجية كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات يسمى ب**"مؤشرالإنتاجية الكلية للعوامل (Productivité Totale des Facteurs)**[8] مؤشر لقياس فاعلية تحويل عوامل الإنتاج الخاصة للمؤسسة إلى منتجات، إلا أن هذا المؤشر لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أن قياس الإنتاج بالوحدات مثل الأطنان،الكيلوغرامات...لا يوضح الإنتاجية الإجمالية للعوامل و لا يظهر مدى جاذبية المنتجات المعروضة من قبل المؤسسة في السوق.

و لكن من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل، أو نموها لعدة مؤشرات محلية بمشروعات أجنبية، و يمكن بالتالي إرجاع النمو إلى التقنية أو إلى وفرات الحجم، كما يتأثر دليل (**PTF**) بالفرو قات في الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، و يمكن ربط ضعف الإنتاجية بعدم فعالية الإدارة أو عدم فعالية الاستثمار أو بالعاملين معا.

❖ استخدم أيضا مؤشر الإنتاجية كمؤشر لقياس التنافسية على مستوى القطاع والدولة معا يسمى ب"مؤشر الإنتاجية لعناصر الإنتاج" ، ووفقا لهذا المؤشر يكون القطاع قادرا على

التنافس دوليا إذا كانت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج مرتفعة بالمقارنة مع القطاعات المنافسة في دول أخرى ، وبعبارة أخرى يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملةCUMO[9]، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية :

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{jt} \Big/ \left(Q/L\right)_{ijt}$$

حيث أن :

W_{ijt} : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

R_{jt} : تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t.

$\left(Q/L\right)_{ijt}$:تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية" مع البلد K

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} \Big/ CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي :

- ❖ أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- ❖ أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ❖ ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

ويعيب على هذا المؤشر صعوبة الحصول على بيانات لعناصر الإنتاج الأخرى مثل رأس المال بين الدول بشكل يساعد على القيام بالمقارنات الدولية ، وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة بين الدول ، فضلا عن اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول المختلفة، وما يعاب عليه أيضا صعوبة تطبيقه في الدول النامية ، وذلك بسبب صعوبة قياس إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض...) ، ولهذا يكتفي الاقتصاديون بدراسة مؤشر الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل ومؤشر تكلفة وحدة العمل.

خلاصة القول أن بعض الكتابات أكدت على أن **التنافسية ماهي إلا مرادف للإنتاجية[10]**، فهي تعكس بشكل جيد أثر التقدم التكنولوجي في العملية الإنتاجية من ناحية ، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى ، وهذا ما ذهب إليه الاقتصادي الشهير KRUGMAN 1994، وكذلك فان العديد من الدراسات الحكومية التي تناولت قضية التنافسية أكدت على الدور الحيوي للإنتاجية في تحقيق الميزة التنافسية للدول.

- **مساهمة بورتر في تفسير العلاقة إنتاجية ـ تنافسية**

اعتمد بورتر في سنة 1990 لتفسير أسباب قيام التجارة ع الخارجية على نموذج مفهوم الميزة التنافسية من خلال الانتقال من النظرة الساكنة إلى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية[11].

وقد أرجع بورتر أن المنشآت تكتسب المزايا التنافسية من خلال التحسين والتطوير الذي يتطلب استثمارا مستمرا ومتراكما ، فعنصر البحث والتطوير يعتبر عنصر هام في العملية الإنتاجية ، من خلال الميزة التنافسية الديناميكية ، وقد أرجع العوامل التي تحدد نجاح المؤسسات في اكتساب مزايا تنافسية إلى أربعة عوامل ، والتي أسماها **محددات الميزة التنافسية[12]** ، والتي قسمها إلى أربع مجموعات : ظروف عناصر الإنتاج ، ظروف الطلب ، وجود الصناعات المغذية ، إستراتيجية المنشاة وطبيعة المنافسة.

وفي واقع الأمر أنه بالرغم من أن بورتر لم يشرح صراحة في نموذجه إلى إدخال عنصر الإنتاجية كمحدد للتنافسية ، إلا أنه إذا تأملنا أن المحدد الأول ، فانه يمكن استنباط الدور الذي تلعبه الإنتاجية في تعزيز التنافسية ، فظروف عناصر الإنتاج هي العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية (العمل، رأس المال ، الأرض ، والبنية الأساسية)، تلعب هذه العناصر دورا مهما في تحقيق الميزة التنافسية للمنشآت ، فقد اهتم بورتر بوجهة نظر الكلاسيكية الخاصة بالدور الذي تلعبه عناصر الإنتاج المتوافرة نسبيا لدى الدولة في تحقيق ميزتها التنافسية ، ولكن مع ملاحظة أن ثروات الدولة من عناصر الإنتاج تلعب دورا جزئيا وليس كليا في تحديد الميزة التنافسية للدولة ، كذلك نلاحظ أن الثروات الطبيعية يجب أن تتسم بالديناميكية ، بحيث يمكن خلقها وتطويرها وتخطيطها وعدم الاقتصار على كونها موروثة فقط[13].

ويرى بورتر أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى عمل وأرض ورأس المال هو تقسيم واسع جدا لعناصر الإنتاج ، ويفضل تقسيمها إلى عدد من المجموعات : الموارد البشرية ، الموارد المالية ، الموارد المعرفية ، والموارد الرأسمالية والبنية الأساسية[14].

ثانيا : المبررات الاقتصادية للعلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري ومؤشر الإنتاجية

01. الدراسات النظرية

من المسلم به أن الإنتاجية المرتفعة هي أساس زيادة المداخيل الحقيقية والرفاهية الاقتصادية للشعوب ، فقد وجدت العديد من الدراسات التي تهتم بالعوامل التي تؤثر على الإنتاجية ، فمثلا التطورات الأخيرة التي حصلت في نظريات النمو الاقتصادي ، أبرزت أهمية دور الانفتاح التجاري، رأس المال البشري ، البحث والتطوير، والاستثمار الأجنبي المباشر ، وغيرها من العوامل التي يمكن أن تعزز النمو والإنتاجية في الأجل الطويل.

في واقع الأمر، فإن العلاقة بين الانفتاح والإنتاجية في البلدان النامية موجودة بقوة في صلب المناقشات العلمية حول السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة ، فالأعمال التجريبية التي تتعلق بهذه الإشكالية يمكن تقسيمها إلى قسمين :

- **القسم الأول** من الدراسات أجري على مستوى الدول وخاصة قطاع الصناعات كدراسة Krueger Tuncer (1982); Nishimizu ، دراسة Robinson (1984)

Nishimizu ، دراسة Page (1990); Kim ، دراسة Kwon (1977)[15] ، لكن هذه الدراسات لم تثبت على وجود أدلة علمية تؤكد حصول ارتباط إيجابي بين الانفتاح التجاري و مكاسب الإنتاجية.

- **القسم الثاني** منها أجريت على مستوى المؤسسات كدراسة Tybout (1992); Haddad (1992); Harrison (1992); Dutz (1991); Fecher et Perelman (1989); Robert et Tybout (1991); Handoussa, Nishimizu et Page (1986); Liu (1991); Backinezos (1991).

هذه الدراسات أثبتت وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والأداء (الإنتاجية) من خلال ما يلي:

- ❖ إن الانفتاح التجاري له تأثير مباشر على إنتاجية الشركات.
- ❖ إن الشركات المصدرة تتميز بخصائص مختلفة عن الشركات غير التصديرية، كون الشركات المصدرة تتمتع بأحجام كبيرة، وأكثر كفاءة، وتدفع أجور مرتفعة لعمالها...الخ.
- ❖ الاتصالات مع المنافسين الأجانب تجبر الشركات المحلية على اعتماد تغيرات تكنولوجية سريعة من أجل الحد من أوجه القصور في التقنيات المستخدمة وتحسين جودة المنتج.
- ❖ مكاسب الإنتاجية تنجم عن التجارة ، وذلك بسبب إعادة تخصيص الموارد بين مختلف المستويات مع الشركات الإنتاجية.

هدا وتؤكد أحدث الأعمال أن العلاقة بين تحرير التجارة والإنتاجية تكمن في أن الآليات الحمائية المباشرة وغير المباشرة على السلع عند دخولها التجارة الدولية سواء الصادرات منها أو الواردات والممثلة في الآليات المباشرة كالتعريفة الجمركية، حصص الواردات والصادرات التي تفرضها ، يمكن أن تكون آثارها على إنتاجية الشركات غامضة ، وهناك من يرى غير ذلك ، حيث أن الحماية يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة الشركات ، فالحماية تعني غياب المنافسة ، خاصة منافسة المنتجات المستوردة ، مما يدفع الشركات إلى العمل في جو خال من المنافسة ، لكن هذه الأخيرة يعتقد البعض أن حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية قد تكون لها آثار غير فعالة ، وهذا ما ذهب إليه كل من Corden, 1980; Rodrik, 1992، Bergsman (1970)[16]

في حين يرى Rodrik (1992) أن الحجة القائلة بأن الحماية تقلل من الإنتاجية ، يفترض أن المنافسة المحلية ليست قوية بما يكفي لتشجيع رجال الأعمال لتحسين الإنتاجية.

إن العديد من الدراسات دلت إلى أن انفتاح الاقتصاد يرتبط ارتباطا إيجابيا بوفرات الحجم (Caves, 1980; Pack, 1984; Pitt et Lee, 1981) ، فوجود وفورات الحجم الكبير يعني أن الوصول إلى الأسواق الكبرى عن طريق تحرير التجارة سيؤدي إلى تخفيض التكاليف ، وزيادة الإنتاج من أجل تلبية الطلب المتزايد، في حين أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المخرجات المتوسطة لشركات الصناعات مع الزيادة في العوائد ، و بالتالي زيادة الإنتاجية.

لكن وفرات الحجم ليست مفيدة في كل الأحوال وقد تكون لها آثار وخيمة ، ففي الدول النامية التي تتبع إستراتيجية إحلال الواردات والتي تتميز بعضها بوفرات الحجم قد لا يضمن تحرير تجارتها زيادة إنتاجها وتحسين إنتاجيتها(Rodrik, 1988).

وهناك افتراض آخر أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة في إنتاج الشركة و إنتاجيتها ، لأن التحرير سيؤثر على الأسعار والإنتاج في هذه الصناعة وأحجام وتكاليف الشركة من خلال انتقال منحنى الطلب.

02.الدراسات التطبيقية

– دراسة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي خلال الفترة 1961- 1983

فقد توصلت أحدث الدراسات[17] – من خلال دلائل قياسية ل15 دولة تنتمي إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي خلال الفترة 1961- 1983- إلى أن الدول الأكثر انفتاحا وذات المعدلات التصديرية المرتفعة صاحبها معدلات إنتاجية مرتفعة ، وبالأخص معدلات تكلفة وحدة العمل النسبية ، وهذه العلاقة الايجابية غير المتوقعة بين الانفتاح التجاري والإنتاجية أمكن إرجاعها إلى الأثر المهم للقدرات التكنولوجية على تفسير الأداء التصديري للدول ، وأيضا أوضحت الدراسة أن تنافسية السعر والتكلفة أظهرت تأثيرا أقل من تفسير الأنصبة السوقية للدول.

– دراسة Feeder 1983 : الانفتاح التجاري محفز للإنتاجية[18]

يركز هذا النموذج على التوصل إلى نتيجة مفادها أن سياسة الانفتاح التجاري تؤثر بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم ترتفع الإنتاجية.

يفترض النموذج أن اقتصاد ما يتكون من قطاعين ، القطاع الأول ينتج سلع بغرض التصدير موجهة للسوق الدولية ، والقطاع الآخر ينتج سلع موجه نحو السوق المحلية.

والفرضية الرئيسية للنموذج هو أن القطاع الثاني (قطاع محمي) سيتحصل على معدلات مرتفعة من الإنتاجية بالرغم من وجود انفتاح تجاري في ذاك البلد ، لأنه يتمتع بميزات تكنولوجية كبيرة تعادل التكنولوجيات المستخدمة في القطاع الأول التصديري.

يتخذ النموذج الصيغة التالية [19]: N= F (X)

X=G (

حيث أن:

N وX : تمثلان السلعتين المحلية والمصدرة على التوالي.

K وL : تمثلان عوامل الإنتاج ، رأس المال والعمل على التوالي.

يفترض أن قطاع السلعة المصدرة هو أكثر إنتاج من القطاع الآخر، ويواجه منافسة كبيرة مقارنة بالقطاع الآخر،مع ثبات المعاملδ:

$$1+\delta$$

يبحث عن مكاسب للإنتاجية الممثلة في تخفيض الأسعار من أجل اكتساب حصة في السوق.

اختلاف معادلات التكنولوجيا الأولى والثانية:

$$N = F_K I_N + F_L L_N + F_x X$$

$$X = G_K I_x + G_L L_x$$

حيث أن:
I و L يمثلان عوامل الإنتاج من رأس المال والعمل للقطاعين :
إذا افترضنا أنه توجد علاقة بين الإنتاجية الحدية للعمل والكمية المتوسطة للإنتاج من قبل العمال، وافترضنا أيضا ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، فان معدل النمو للاقتصاد يحدث باختلاف الإنتاجية بين القطاع التصديري والقطاع المحمي الذي يحدث توازنا لمؤشر الانفتاح التجاري و عامل التكنولوجيا الخارجي.

يرى Feeder (1983) أنه توجد علاقة تكامل بين الانفتاح التجاري والتعليم ، التي تسمح بفهم مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ، انطلاقا من آراء كل من(1997) Raut, Levin اللذان توصلا إلى أنه توجد علاقة تكاملية بين حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام والتعليم ، وكانت حجتهما أن تحسين الإنتاجية من خلال الانفتاح التجاري مهم جدا إذا كان الاقتصاد يتمتع بمستويات كبيرة من رأس المال البشري الذي يعتبر من الشروط الضرورية لتحسين مستوى التنافسية ، بالإضافة إلى ذلك فان العمالة في القطاع التصديري تعتبر عمالة مؤهلة ، وقادرة على التكيف والتحكم في التكنولوجيات الأساسية ، وهذا كله يرفع من تنافسية القطاع ، وبالتالي فان مكاسب الإنتاجية سترتفع من خلال زيادة درجة الانفتاح التجاري.

توصل Levin, Raut, (1997) إلى تعريف الإنتاجية الكلية للعوامل بالشكل التالي[20] :

$$A = B[1+$$

حيث أن:
H : يمثل مستوى رأس المال المقدم في الاقتصاد
X : تمثل الصادرات
X/Y : حصة الصادرات من الناتج الداخلي الخام.

ثالثا: تطور الإنتاجية في ظل سياسة الانفتاح التجاري

تأتي أهمية الارتقاء بمستوى الإنتاجية في مختلف الدول لكونها عاملاً رئيسياً في حسن استثمار وحماية الموارد الوطنية المادية والبشرية وزيادة الدخل الوطني، لأنها تعمل على تعظيم فائدة استخدام العمل، وعنصر من عناصر الإنتاج، إضافة إلى تأثيرها على تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات، وزيادة مردود استخدام العمالة، وتأمين أجور حقيقية عالية، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام ، وتلعب الإنتاجية دوراً في تحديد قدرة السلع والخدمات على المنافسة دولياً، ويؤدي تدنيها إلى تراجع الصادرات أو بطء نموها ، ولهذا فإن تحسين الإنتاجية يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة مردودها المباشر على حجم الناتج المحلي والدخل القومي.

تعتبر القوى العاملة أكثر العناصر أهمية في مجال زيادة الإنتاجية، وأوسعها تأثيراً، ولذلك يرتبط لارتقاء بإنتاجيتها طردياً مع الارتقاء بمستوى التعليم والتدريب والصحة للعاملين، إضافة إلى توفير أنظمة عمل مرنة، وغيرها من العوامل الأخرى ، ولرفع إنتاجية العمل يتطلب الأمر توفير المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج من رأس المال، والمهارات، والإدارة والتنظيم، والتقانة.

لكن موضوع الإنتاجية اختفى بصورة عامة من الأدبيات الاقتصادية في السبعينات، وهو ظاهرة أثارتها أول صدمة نفطية ، لأنه كان يعتقد أن ارتفاع الأسعار الدولية هو المسبب الرئيسي لضعف الأداء الاقتصادي في الاقتصاديات الصناعية، خصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، وكنتيجة مباشرة، فإن قضايا قريبة الأمد مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة أدت إلى فترة من الركود التضخمي الشديد في العالم المتقدم استمرت حتى الثمانينات ، وأحدث ذلك، تباعًا، جدلا أكاديميًا حادًا بين مدرستي الفكر الرئيسيتين المتنافستين في ذلك الوقت، أي النزعة الكينزية والنزعة المتعلقة بالنقدية، بشأن الطريقة التي ينبغي لصانعي السياسات استخدامها لمعالجة مثل هذه المسائل الجوهرية على نحو ملائم[21].

وبناءا عليه أصبحت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مقياسا مهما لتقييم الإنتاجية والعلاقة بين كثافة التكنولوجيا والأداء الاقتصادي، واستنادا لهذا المقياس يمكن أن تصنف القطاعات وفقا لتقديرات معدلات النمو في المدى الطويل في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول المتقدمة الكبيرة[22].

يوضح الجدول التالي نمو إنتاجية العامل في الصناعات التصديرية (الصناعات الكيماوية) لبعض الدول النامية ما بين 1995- 2006:

جدول01: نمو متوسط إنتاجية العامل في الصناعات الكيماوية مجتمعة (1995- 2006)

الدولة	القيمة المضافة(مليون$)	عدد العمال(ألف عامل)	إنتاجية العامل(ألف $)
الصين	35922	7131	05
الهند	12733	1208	11
الجزائر	276	22	13
مصر	2733	197	14
الأردن	307	18	17
المغرب	1011	49	21
تونس	1398	23	62
البرازيل	37406	447	84
السعودية	2883	142	107
تركيا	1276	109	117
كوريا الشمالية	34104	286	119

المصدر: ليلى احمد خواجة ، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيق الطموحات ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،2007 ، ص 221.

يوضح الجدول أن الصين سجلت أدنى مستوى للإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بغالبية الدول، بينما حققت كل من كوريا الشمالية وتركيا والسعودية والبرازيل أعلى مستوى لمتوسط إنتاجية العامل.

تعاني معظم الدول النامية من ضعف إنتاجية العمل، وتعزى أهم الأسباب وراء ضعف نمو الإنتاجية إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج في بعض الدول النامية ، فقد شكل هذا القطاع النمط السائد في الاقتصاديات النامية ، و اتصف" بكثافة العمالة وانخفاض الإنتاجية" ، وهو ما يختلف عن الأنماط السائدة في أقاليم أخرى ، أما أن من الأسباب الهامة وراء ضعف الإنتاجية ركود الديناميكية الاقتصادية للقطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد وعجزه عن سد الثغرة التي خلفها انحسار دور القطاع العام ، رغم الفرص التي أتيحت له من خلال نظم الحماية التجارية، ومنح الائتمان، وتطبيق سياسات التخصيص ، أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التكنولوجية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة، ونقص تأهيل وتدريب العاملين ، إضافة إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي و بيئة الأعمال غير الجاذبة التي تلعب دورا كبيرا في ضعف الإنتاجية.

إن تحسين الإنتاجية في الدول النامية يحتاج إلى بذل جهود كبيرة تساهم فيها الدول نفسها، من خلال ما تقره من سياسات وتسنه من قوانين وتضعه من أنظمة إدارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم والتدريب المستمرين، وتحسين ظروف العمل، وتطوير الخدمات الصحية والضمانية، وتحسين مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العلمية والتكنولوجيات المعاصرة، وهي على جانب كبير من الأهمية بسبب العلاقة الوثيقة بين الموارد البشرية والتكنولوجيات المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية، إذ يسهل تطبيق التقانة المتطورة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستويات معارف ومهارات الأيدي العاملة.

على غرار الدول المتقدمة فان نمو الإنتاجية يزداد في القطاعات التي تستخدم تكنولوجيات عالية، ولاشك أن التقنيات العالية تستخدم في القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير

يوضح الشكل التالي كيف تؤثر الصادرات الصناعية في نمو الإنتاجية في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية :

شكل 01: نمو الإنتاجية في قطاع الصناعة التصديري وقطاع الأعمال في الو. م .أ خلال 1959 -1995

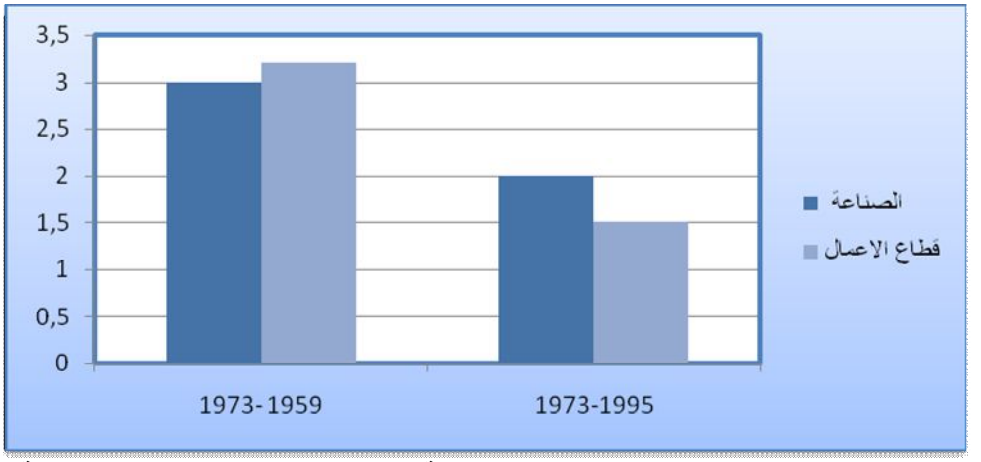

المصدر: جاري بيرتلس وآخرون ، جنون العولمة تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة ، دار الأهرام ، القاهرة ، 2001، ص 73

يبين الشكل أنه ما بعد الحرب العالمية الثانية أن نمو الإنتاجية في قطاع الأعمال قد زاد بنفس الوتيرة التي نمت بها الإنتاجية في قطاع الصناعة ، لكن منذ 1973 تناقص نمو الإنتاجية في قطاع الصناعة التصديري ، وانخفض بدرجة أكبر في القطاع الآخر، وربما يرجع السبب في أن نمو الإنتاجية السريع يقترن بالنمو البطيء في الطلب على منتجات الصناعة (الصلب خاصة)، وهذا يعني اختفاء الكثير من الوظائف في قطاع الصناعات ، وعلى العكس من ذلك فان النمو البطيء في الإنتاجية يقترن بالنمو السريع في الطلب على هذه المنتجات.

رابعا: الموقع التنافسي للجزائر وفقا لمؤشرات سوق العمل

01.الوضعية التنافسية في الجزائر

يقدم المنتدى الاقتصادي العالمي الذي مقره دافوس بسويسرا تقريرين مهمين الذي يهدف من خلالهما إلى قياس القدرة التنافسية للدول من خلال تفحص نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال، كما يهدف إلى تصنيف و مقارنة اقتصاديات الدول المشاركة في إعداد هذين التقريرين، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستوى الكلي و الجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات و التحولات و الأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي، و يشارك في صياغة هذين التقريرين أكثر من 100 هيئة و جامعة متخصصة من مختلف الدول من بينها هيئة "غالوب الدولية، و البروفيسور الرائد في هذا الميدان M. Porter مدير المعهد الاستراتيجي للمنافسة بهارفارد، إضافة إلى العديد من الهيئات الأوروبية المتخصصة.

جدول 02 : ترتيب الجزائر لسنوات 2003-2010 بالنسبة لـ GCI عالميا

مؤشر تنافسية النمو				
المؤشرات	المؤشر الكي	البيئة الاقتصادية الكلية	فعالية مؤسسات الدولة	القدرة التكنولوجية
2003	74	51	66	96
2004	71	40	67	98
2005	78	44	81	114
مؤشر التنافسية العالمية				
المؤشرات	المؤشر الكي	المتطلبات الأساسية	عوامل تعزيز الفعالية	عوامل الابتكار والتقدم العلمي
2007-2006	76	44	92	92
2009-2008	99	61	113	126
2010-2009	83	61	117	122

Source:Executive summary of the competitiveness report from the world Economic forum: 2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010

نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 74 من بين 102 دولة شملتها التقرير في 2003 ثم تقدمت إلى الرتبة 71 من أصل 104 مشمولة سنة 2004[23]،وإن كان ذلك لا يعكس تقدم فعلي أو تحسنا في تنافسية الجزائر، فبالنسبة لمكونات هذه المؤشرات عرفت الجزائر تأخرا في مكوني فعالية مؤسسات الدولة والقدرة التكنولوجية كما نرى في الجدول ، وكل ما في الأمر أنها تحسنت في مكون الاقتصاد الكلي والذي يعود أساسا إلى تحسين احتياطي الصرف والذي يعود تحسينه بدوره إلى ارتفاع أسعار البترول ،كما أن كل ما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكبرى كانت تحت مراقبة FMI منذ 1994.

- أما بالنسبة إلى نتائج الجزائر حسب تقرير التنافسية الدولية 2006-2010، فقد أشار إلى تراجع مرتبة الجزائر التنافسية إلى (99) من أصل (133) دولة في مؤشر التنافسية العالمي مقارنةً مع المرتبة (76) من أصل (134) دولة (2006-2007) ، كما أشار التقرير إلى أن مرتبة الجزائر التنافسية تراجعت في كل المؤشرات الفرعية :

- وقد أشار التقرير إلى أن مرتبة الجزائر شهدت تراجعاً في محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) ، اذ احتلت المرتبة 61 سنة 2008 -2009 والمرتبة 117 سنة 2009 -2010 في مؤشر تعزيز الفعالية[24] ،ويعود هذا بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في مرتبة الجزائر في محور فعالية سوق العمل (Labor Market Efficiency). ويمكن تفسير ذلك أن الجزائر أصبح اقتصاداً تعتمد تنافسيته على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة ،أدى ذلك إلى تسليط الضوء على الجوانب التي يجب على الجزائر أن يعالجها ليتمكن من تحقيق التطور المرجو

ضمن هذه المجموعة، فإن المؤشرات الفرعية المكونة لمحور كفاءة و فعالية سوق العمل والتي شهدت تراجعاً هذا العام تعتبر نقاط ضعف يجب معالجتها.

- وبالرغم من زيادة التركيز والاهتمام للقطاعات المعرفية،إلا أن مرتبة الجزائر في جاهزية التكنولوجية تراجعت، ونتج عن بعض نقاط ضعفٍ مثل مؤشر تدني كفاءة القوانين المتعلقة بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومدى توفير أحدث التكنولوجيا ، ومن ناحية أخرى أن قدرة استيعاب الشركات للتكنولوجيا عالية (24) مما يؤهل الجزائر إلى سهولة التحول إلى الاقتصاد المعرفي.
- ومن الجدير بالذكر أن محور عوامل الابتكار يخفي وراءه ضعفاً في قدرة الجزائر على الابتكار والاختراع وتدني كفاءة مؤسسات البحث العلمي في الجزائر ، بالإضافة إلى الضعف الكبير ليس فحسب في الإنفاق على البحث والتطوير لدى الشركات، وإنما كذلك في علاقة التعاون بين الجامعات والصناعات في مجال البحث والتطوير.

من خلال الجدول تتضح المراتب الأخيرة التي احتلتها الجزائر ، حيث تدل هذه الأرقام أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وقد احتلت الجزائر المرتبة 74 من أصل 102 دولة مشاركة في هذا التقرير ، ومن أهم المآخذ المسجلة على بيئة الأعمال الجزائرية انتشار الرشوة ، حيث احتلت المرتبة 72 بنتيجة تقدر ب 3.97 درجة ضمن سلم يحتوي على 7 درجات، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل بسبب التعقيدات التي يتصف بها الجهاز المصرفي (المرتبة 102/68).

وعند إجراء مقارنة بسيطة بين مجموعة الدول العربية المعنية بتقرير التنافسية الدولية وهي (الجزائر ، تونس ، مصر ، المغرب ، الأردن) نجد أن الجزائر تحتل ذيل الترتيب في كل المؤشرات الجزئية ، ماعدا مؤشر الاقتصاد الكلي ، التي تتفوق فيه على جميع الدول العربية ، بل وتحتل المرتبة الخامسة من بين 102 دولة وهو مؤشر إيجابي ، وهذا ما تم تفسيره عند التطرق لوضعية الاقتصاد الجزائري ، لكن رغم هذا المؤشر الهام الإيجابي فإنه لم يساعد على تحسين وضعية الجزائر التنافسية بسبب تدهور أوضاعها في بقية الميادين الأخرى .

حدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تتصادم مع تدفق رأس المال الأجنبي و أهمها صعوبة وصول رجال الأعمال إلى التمويل، و مشكلة البنوك على قائمة العراقيل، ثم تـأتي مشاكل الإدارة و البيروقراطية، حيث أن 10% من رجال الأعمال و مسئولي الشركات يرجعون عدم إقدامهم على الاستثمار في بيئة الأعمال الجزائرية إلى تدهور و عدم استقرار الوضع السياسي و التقلبات المصاحبة له. و هناك عراقيل أخرى تختص بالقوانين و العقود، إذا احتلت الجزائر المرتبة 102/59 دولة، و مشاكل الرشوة.....الخ.

كما تحصلت الجزائر على أسوأ الدرجات و المراتب في مجال تقنيات الاتصال و الإعلام، أين تحصلت على المرتبة 96، و مؤشر الإبداع التكنولوجي في الرتبة 74 و هذا يرجع للأسباب المذكورة آنفا، إضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري بعيدا كل البعد عن مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة و الابتكار بسبب ضعف قدرة المؤسسات على تطوير التكنولوجيا و تدني إنفاقها على البحث و التطوير، و ضعف تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق العالمية.

02.الترتيب وفق مؤشر كفاءة سوق العمل

يميل مستوى الأداء الاقتصادي، واستحداث الوظائف، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للازدهار في الأسواق التي تكون فيها قوانين العمل أقل تقييداً.

لا تتوافر بيانات المقارنة التي تخص السنوات الماضية، وفي ظل غياب البيانات عن الأعوام الماضية، يصعب الوقوف على أداء الجزائر فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى، إلا أن أسوأ المراتب النسبية كانت في مجال مرونة الأجور، و مشاركة المرأة في سوق العمل.

يوضح الجدول التالي ترتيب الجزائر التنافسي وفق مؤشرات سوق العمل

جدول03 :ترتيب الجزائر التنافسي وفق مؤشرات سوق العمل

السنة/المؤشر	درجة مرونة الأجور	تكلفة الاستغناء عن العمالة	مشاركة المرأة في القوى العاملة
2007-2006	132	29	119
2009-2008	125	28	117
2010-2009	117	28	116

Source: The Global Competitiveness Report 2006-2007,2008-2009, 2009–2010 , World Economic Forum

يتميز سوق العمل في الجزائر بمرونة ضعيفة، فما زالت الجزائر تعمل على تحديد الحد الأدنى للأجور، و لكنها تسمح للمؤسسات الجزائرية بالاستغناء عن العمالة الفائضة بسهولة، فضلاً عن وجود قيود على طول مدة أسبوع العمل، وفترة العمل خارج وقت الوقت الرسمي، إن من شأن هذه السياسات غير المرنة التي تنتجها سوق العمل هو تمكين المؤسسات من تعديل أوقات العمل بصعوبة وفقاً لتغير حاجات أعمالها.

بالنسبة لمؤشر مرونة الأجور، تحتل الجزائر حالياً المرتبة 117 من أصل 133 دولة وفقاً لمؤشر درجة تحديد مرونة سوق العمل لسنة 2009-2010 بتحسن طفيف من السنة الماضية (المرتبة 125 من أصل 134) وفقا لتقرير التنافسية العالمي الخاص بمؤشر كفاءة السوق ، حيث يتعين على المؤسسات والحكومة والنقابة (اجتماع الثلاثية) الاجتماع كل مرة والتفاوض على الحد الأدنى للأجور(بما في ذلك الأجور الحقيقية أحيانا).

أما مؤشر تكلفة الاستغناء عن العمالة التي تحد من مستوى مرونة سوق العمل ، تحتل الجزائر حالياً المرتبة 28 من أصل 175 دولة وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2009-2010 ، حيث لا يتعين على المؤسسات دفع أجور 52 أسبوعاً(بما في ذلك أجور فترة الإنذار، وتعويضات الفصل) لمدة الخدمة التي تتراوح ثلاثين عاماً. تنتمي الجزائر إلى فئة الدول التي تكون فيها تكلفة الاستغناء عن العمالة منخفضة تميل دائماً لتطبيق نظم إعانات بطالة يتم تمويلها بواسطة مساهمات الموظفين والشركات، فمثل هذه البرامج تمكن الشركات من توزيع التكلفة على مدى زمني، ومن ثم تقليل تأثير تسريح العمالة خلال فترات الانكماش الاقتصادي.

ومثل هذه النظم تكون في شكل نماذج متنوعة، مثل:

- **التأمين ضد البطالة** :نظام لتجميع المساهمات يتيح للعمال حق الحصول على إعانات وفقاً لشروط استحقاق محددة سلفاً في حالة تعرضهم للبطالة.
-**إعانات البطالة** :نظام يقوم باختيار المستفيدين المحتملين من العاطلين عن العمل، استناداً إلى بعض أساليب التحقق من الدخل والموجودات، بهدف توجيه الإعانات نحو المحتاجين من العمال العاطلين عن العمل.

بالنسبة لمؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة ، وكما هو معلوم أن المرأة الجزائرية تشكل حالياً في الجزائر نسبة ضعيفة من إجمالي القوى العاملة ، فحسب مؤشر التنافسية الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي ، تعتبر الدول أكثر تنافسية إذا بلغ متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة متوسط 45% ، تحتل الجزائر المرتبة 116 من أصل 133 دولة حسب مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة ، ما يدل أن الجزائر ما زالت بعيدة جدا عن المعدل العالمي لتوظيف الإناث ، وعلى الرغم من المعدل الحالي لمشاركة المرأة في القوى العاملة، فإنه من المتوقع أن تصبح الجزائر أكثر تنافسية في هذا المجال، وأن تحقق هدف مضاعفة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ثلاث مرات، ويتوقع أيضا أن تشكل الإناث نسبة كبيرة من طلاب مؤسسات التعليم العالي،وهذه الفئة الكبيرة مؤهلة لدخول سوق العمل بحثاً عن وظائف تتناسب مع أوضاعهن ومؤهلاتهن، ومع دخول المزيد من النساء المتعلمات المؤهلات إلى سوق العمل، فإن مستوى جودة ومرونة سوق العمل سوف تتحسن، ولكي يتسنى تحقيق هدف خطة التنمية وتسهيل مضاعفة مشاركة المرأة في القوى العاملة ثلاث مرات، يجب تعزيز الوعي العام وحشده حول هذا الهدف، وإيجاد الآليات اللازمة، مثل حوافز الشركات، لتشجيع عمل المرأة في القطاع الخاص.

عموما يمكن القول أن تكلفة توظيف العمالة وفصلهم تعد مرتفعة، بالمقارنة مع أفضل عشر دول في هذا المجال، ولكنها مقبولة في ظل وجود نظام تأمين وطني يتعلق بالبطالة .لذلك، ينبغي البدء في دراسة إمكانية تخفيض تكلفة فصل العمالة، بهدف خلق سوق عمل أكثر مرونة يتمتع فيها العاملون بدعم كافٍ، وحوافز ملائمة للبحث عن العمل مرة أخرى. ومن المتوقع أن تشهد مرونة سوق العمل المزيد من التحسين مع سعي الجزائر لتحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

- **الترتيب وفق مؤشر التعليم و التدريب**

يخضع مقياس القبول في التعليم الأساسي للوزن الترجيحي الأكبر، مقارنة بالمقاييس الأخرى لمؤشر التنافسية الشامل، فضلاً عن كونه يمثل أكبر مجالات الضعف في الجزار . إن التعليم الأساسي الجيد هو الأساس لبناء اقتصاد تنافسي، وتنمية قوى بشرية تتسم بالمرونة والمهارات الفائقة قادرة على تطوير المهارات العملية، وتطبيق المواهب على القنوات الملائمة، وأعمال الفكر لابتكار منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

يمكن تصنيف الجزائر حسب مؤشر التعليم ، ضمن المراتب العشرين الأخيرة من الدول، وكذلك التدريب الذي يعتبر على رأس العمل يساهم إسهاماً فاعلاً في تنمية قوى عاملة تتميز بالمرونة والمهارات العالية الجودة، وتعد بمثابة القاعدة الأساسية لاقتصاد الابتكار. تقدر الدراسات المختلفة وثيقة الصلة إسهام التعليم العالي في نمو إنتاجية العمل بحوالي 30 - 13

%من الزيادة الكلية في الإنتاجية، ويمكن ملاحظة ترتيب الجزائر التنافسي وفق لمؤشر التعليم والتدريب :

جدول 04 : ترتيب الجزائر التنافسي وفق مؤشر التعليم والتدريب

السنة /المؤشر	التعليم الابتدائي	التعليم العالي والتدريب
2007-2006	46	86
2009-2008	76	102
2010-2009	77	102

Source: The Global Competitiveness Report 2006-2007, 2008-2009, 2009–2010, World Economic Forum.

خامسا : سياسة الانفتاح التجاري و تأثيرها على إنتاجية العامل في الجزائر

يرمي هذا الفرع إلى بيان أهمية تطوير المهارات من أجل الحفاظ على نمو الإنتاجية والعمالة في الجزائر وتطوير المهارات مهم في مكافحة الفقر وفي الحفاظ على القدرة على المنافسة والقابلية للاستخدام، ويعزز التعليم والتدريب والتعلم المتواصل حلقة حميدة تشمل زيادة الإنتاجية والعمالة الجيدة والدخل والنمو والتنمية.

01. قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر

تبرز أهمية مؤشر الانفتاح التجاري على الخارج [25]في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة[26].

إذا أخذنا بهذا المؤشر نكتشف أن الجزائر بلد مفتوح تجاريا بالنسبة للاقتصاد ككل، فخلال فترة الطفرة النفطية الأولى في السبعينات كانت نسبة الانفتاح (الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) مرتفعة وصلت إلى مستوى أعلى من 50 في المائة ، ثم انخفضت إلى مستوى قياسي بلغ 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986 عندما انخفضت أسعار النفط إلى 13 دولارا للبرميل الواحد، ما يعني أن الجزائر كبلد مصدر للنفط ، فان درجة انفتاحها ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط ، و على الرغم من سلسلة من التخفيضات في عامي 1991 و 1994 ، فان أداء الصادرات الجزائرية لم يتحسن على الإطلاق ، حيث تبلغ نسبة الصادرات غير النفطية في حدود 02 و03 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو نفس المستوى المتوسط في السبعينات. على العكس من ذلك نمت الواردات بمعدل أسرع من الصادرات ومن ثم زيادة نسبة الانفتاح من 15 في المائة إلى متوسط قدره 40 في المائة في عام 1994 ، بمعنى أن نسبة الانفتاح بقيت مرتفعة في الجزائر رغم تراجع أسعار النفط ، وما يفسر ارتفاع درجة الانفتاح في هذه الفترة هو ازدياد

نسبة الاستيراد، ومنذ عام 1999 تحسنت الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط ،فساهم ذلك في زيادة نسبة الانفتاح إلى المستوى الذي تم التوصل إليه في السبعينات، و في عام 2003 بلغ مجموع الصادرات الجزائرية والواردات السلعية بلغت 38.1 مليار دولار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 66 مليار دولار بنسبة انفتاح تقدر ب 57 في المائة ، وكانت هذه النسبة من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط[27] .

وبالرجوع إلى أحدث البيانات ، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر ما زالت مرتفعة ، حيث أنه تبين من تلك البيانات المعطاة في الشكل أسفله ، أن درجة الانفتاح التجاري مرتفعة في الجزائر ، إذ أن نسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو 70% في عام 2009 ، وارتفعت الى 72.8% سنة 2011

ولا ريب أن ارتفاع هذا المؤشر يؤكد أن الجزائر أكثر انفتاحا تجاريا، مما يجعل ذلك الاقتصاد أكثر تأثراً بالأحوال التي تسود الاقتصاد العالمي لاسيما الاقتصاد الرأسمالي.

شكل 02 : تطور معدلات الانفتاح

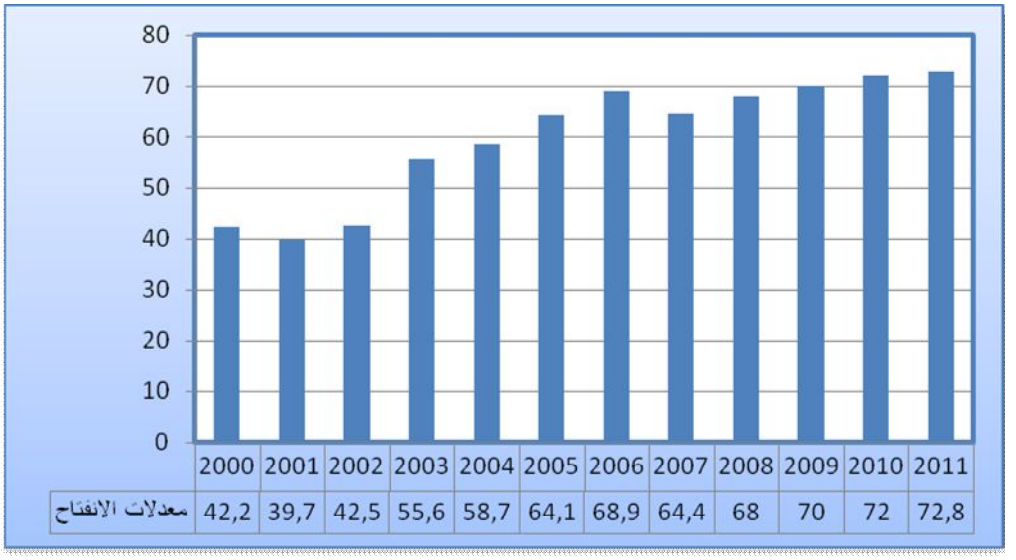

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات الانفتاح	42,2	39,7	42,5	55,6	58,7	64,1	68,9	64,4	68	70	72	72,8

المصدر : من إعداد الباحث بتجميع المعطيات من بيانات البنك الدولي 2000- 2010

02. واقع التشغيل في القطاعات التصديرية

تقدر العمالة في قطاع الصناعة عام 2009 بنحو 1.19 مليون عامل في كافة النشاطات الصناعية ، أي ما يعادل 12.6 %، مقارنة مع قطاع التجارة والخدمات الذي بلغ 5.31 مليون عاما[28] ، مما يعني تدني معدل نمو العمالة الصناعية بشكل عام، وهي ظاهرة تكررت خلال السنوات الماضية، ويعزى ذلك إلى اهتمام الحكومة الجزائرية بإقامة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، بدلاً من الكثافة العمالية، وتراجع توسع القطاع العام وانخفاض مستوى

التوظيف فيه دون أن يقابل ذلك توسع ملائم في الاستثمارات والمشاريع الصناعية الخاصة .
وتجدر الإشارة إلى أن حجم العمالة في بعض الدول العربية المصدرة للنفط تخرج عن إطار هذه القاعدة، إذ تنمو فيها العمالة نتيجة لزيادة إيراداتها النفطية واستثمار جزء منها في تطوير القطاع الصناعي، وفي قطاع الإنشاءات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة في صناعات أخرى غير نفطية.
وإذا أردنا الكلام عن حجم العمالة في القطاعات التصديرية (الصادرات الاستخراجية) ، يتبن أن مساهمة هذا الأخير ضعيفة جدا نظرا لضعف مساهمة القطاع الصناعي في القوى العاملة عامة ،
يوضح الشكل التالي حصة العمالة من القطاعات الصناعية الموجهة نحو التصدير:

شكل 03: مساهمة العمالة في القطاعات التصديرية

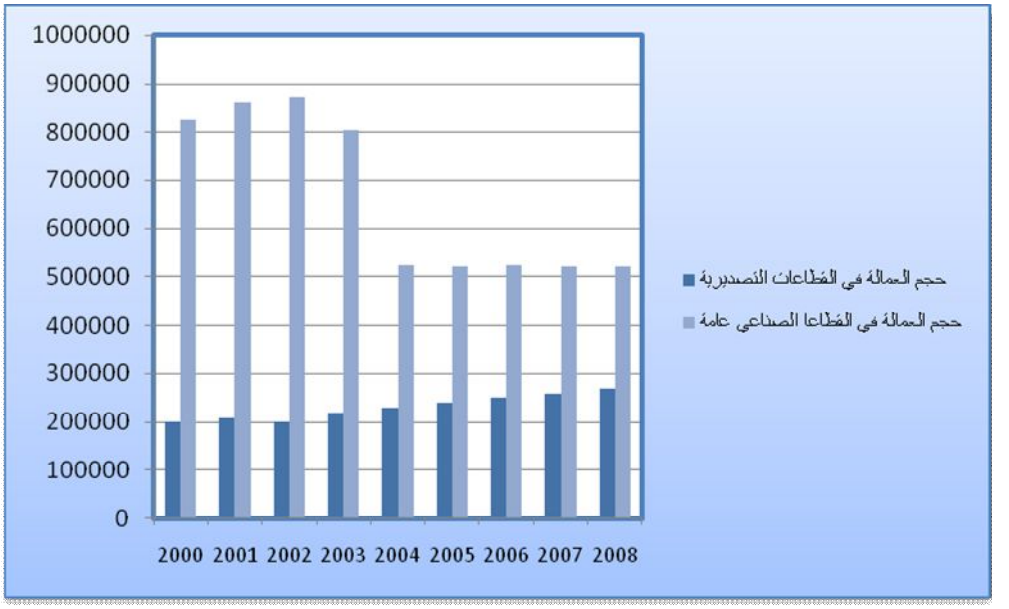

المصدر: التقرير السنوي لوزارة الطاقة والمناجم، 2009

تعتبر الصادرات الصناعية الموجهة نحو التصدير من الصناعات كثيفة الاستخدام للتقنية، لكنها شحيحة في توليد فرص العمل المباشرة ، إذ نلاحظ من خلال الشكل البياني أن نسبة العمالة في هذه القطاعات لم تتجاوز 100 ألف عامل أي بمعدل 05% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي[29] ، ويرجع السبب في انخفاض مستوى العمالة في قطاعات التصدير في الجزائر بالدرجة الأولى إلى أن هذا النوع من هذه الصناعات يتميز بميزة نسبية كثيفة رأس المال ونادرة من حيث العمالة ، و تتطلب هذه الصناعات مثل صناعة استخراج النفط والغاز

واستخراج الخامات المعدنية، خبرات مهنية وهندسية وكوادر خدمية ذات تأهيل متخصص، وعليه نجد نسبة كبيرة في الشركات المتخصصة في التصدير مثل شركة سونطراك ونفطال[30].

وفي المقابل تشكل الصناعة التحويلية غير الموجهة للتصدير أهم فروع القطاع الصناعي من حيث مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة ،حيث بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لعام 2000 نحو 85% من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي ، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل في السنوات الأخيرة السابقة ترجع إلى الزيادة في أعداد المؤسسات العاملة في هذا المجال، إذ سجلت هذه المؤسسات زيادات مستمرة بنسبة 4.9% ، وقد بقيت مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل في هذا المدى خلال الأعوام 2000 و2008 لتساهم بنسبة في المتوسط قدرها 85% .

03.سياسة الانفتاح التجاري و نوعية العمالة في الجزائر

إذا تمعنا في هيكل سوق العمل الجزائري نجد أن قطاعات الإنتاج تساهم بصفة متفاوتة في إحداث مواطن الشغل، من ذلك أن استأثر قطاع الخدمات بأكثر من خمسين بالمائة من جملة إحداث الشغل طوال سنوات الدراسة كما يوضحه الجدول جدول (31-04).

يتسم وضع التشغيل في الجزائر بمفارقة تتمثل في أن أكثر القطاعات إحداثا لمواطن العمل هي الأقل تشغيلا لليد العاملة المهرة ، فقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، ولئن مثلت أكثر القطاعات إحداثا لمواطن الشغل، فهي أكثر القطاعات اعتمادا على اليد العاملة الرخيصة وغير المتخصصة وأقلها تشغيلا لليد العاملة المهرة[31].

وبالمقابل يتميز قطاع الصناعات المعملية وقطاع المحروقات بتحقيق نسبة متدنية من احداثات الشغل وبتشغيل اليد العاملة المهرة في ذات الحين، ومن أهم هذه القطاعات المشغلة لليد العاملة المهرة نذكر قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية وقطاع النقل والاتصالات.

أما الفلاحة والخدمات، فلئن أسهمتا بأكثر من سبعين بالمائة من إحداث الشغل خلال فترة الدراسة (2000-2009) فأنهما تعدان من القطاعات التقليدية التي تسجل أضعف نسبة من إنتاجية العمل(والحال كذلك بالنسبة لقطاع البناء)، ويتعرض هذان القطاعان إلى ضغط مضاعف يتمثل الأول في ضرورة السيطرة على عجز ميزانية الدولة، والتي تمثل الأجور وخدمة الدين الخارجي أهم نسبة من نفقاته وما ينجر عن ذلك من ضغط على الانتداب في الإدارة ، أما الثاني فيتمثل في ضرورة الاستثمار في القطاعات عالية الإنتاجية لكسب رهان المنافسة والتصدير على حساب إحداث مواطن الشغل في قطاع الفلاحة.

- من ناحية نوعية العمالة في القطاعات المصنعة الموجهة للتصدير التي لا تتجاوز نسبتها 3.5% من إجمالي الصادرات ، فيمكن القول أن الجزائر ما زالت تصدر منتجات كثيفة الموارد و العمالة ، معتمدة بشكل كبير على ما يتوفر لديها من عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة إذا قورنت مع بعض الدول المصدرة لنفس المنتجات ، ولا يبدو أن الجزائر قادرة على تقييم علاقة ديناميكية بين الصادرات النفطية ونمو الدخل، بما يسمح لها من أن تسد الفجوة بين الدخل مع الدول المنافسة ، ورغم أن الجزائر تحقق توسعا كبيرا في التجارة ، فإنها في الحقيقة لا تحصل على دخل يكافئ هذا التوسع، وإذا أخذنا بمبدأ التقسيم العملي

وفقا لنموذج السببية الذي يقوم بتقسيم السلع الصناعية محل التجارة حسب قيمتها الاسمية ، فيتبن لنا أن مساهمتها في القيمة المضافة تحدد بتكلفة العامل الأقل قدرة والأضعف خاصة عنصر العمل غير المؤهل ، بينما يحصل الأجانب المالكون لرأس المال والإدارة والمعرفة العوائد التي تحصل عليها هذه العناصر النادرة، ومن ثم فان ما يتم تصديره هو العمل نفسه وليس منتج العمل.

يبين الشكل أدناه وجود ارتباط وثيق بصفة خاصة بين الصادرات الصناعية ومستويات التعليم (بمتوسط
سنوات دراسة الأشخاص الذين جاوزوا 15 سنة) في البلدان النامية عامة وفي الجزائر خاصة:

شكل 04 : علاقة مستويات التعليم بالسلع الصناعية الموجهة نحو التصدير

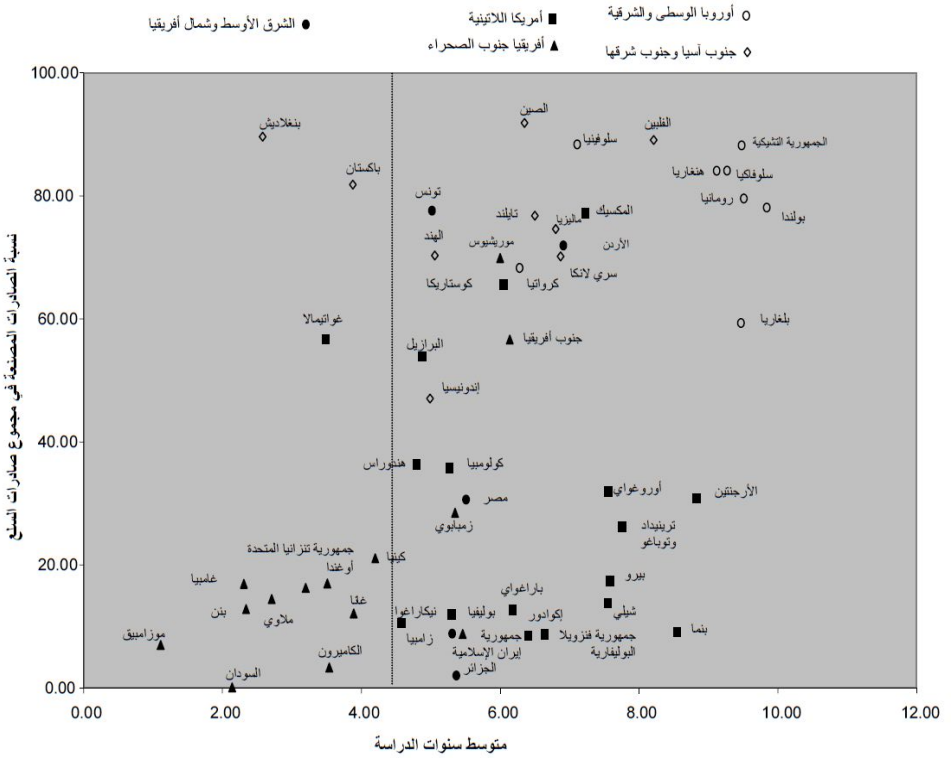

المصدر:مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 2008، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2008، ص 112.

يصنف الشكل أعلاه البلدان النامية بحسب أدائها في التعليم وفي تصدير السلع المصنّعة ، وتوجد في أفريقيا أدنى تكاليف العمل في الساعة في العالم ، كما أن متوسط مستويات التعليم هو الأدنى أيضا ، فلم تشارك معظم البلدان الأفريقية في النمو العالمي للصادرات الصناعية وتنويع مواقع الإنتاج .وتصنّف هذه البلدان في أدنى الجهة اليسرى من الشكل.

أما في الجزائر التي تظهر في الشكل من الجهة اليمنى، أن نسبة الصادرات الصناعية فيها منخفضة جدا لا تكاد تمثل 02% ، بصرف النظر عن متوسط مستوى التحصيل التعليمي ، ويفهم من فقدان هذه العلاقة أن التعليم وتطوير المهارات في الجزائر لا يساهمان كما يجب في تنمية القدرات الاجتماعية اللازمة لتنويع الصادرات والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

- من ناحية نوعية العمالة في قطاع الصناعة الاستخراجية الموجهة نحو التصدير، فان الشركات المتخصصة في هذا المجال وعلى رأسها شركة سونطراك ، ووفقا للمنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع ، احتل التكوين والتعليم مكانة رئيسية في نشاطها ، حيث عملت الشركة على إجراء دورات تدريبية لعمالها الأقل مهرة الدائمين ، وتربصات علمية عالية المستوى في الخارج لكوادرها ، كما تركزت برامج التكوين والتعليم على المحاور والأهداف التالية[32] :

- ✓ تأهيل وتكييف الكفاءات على مستويات التنافسية والانفتاح.
- ✓ تنفيذ برامج التكوين حسب احتياجات أنشطة القطاع.

وعلى سبيل المثال تم تكوين حوالي 50000 عامل أي ما يقارب 30% من إجمالي العمال سنة 2006، وقد كلف هذا المشروع 2.5 مليار دينار جزائري، كما عملت وزارة المناجم والطاقة على عقد اتفاقيات مع العديد من الجامعات ومراكز البحث بغرض تكوين عمالها وإطاراتها .

عموما يمكن القول أنه بالرغم من أن الجزائر حققت اندماجا قويا في نظام التجارة العالمي، إلا أن صادرتها ما زالت ترتكز على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة (في القطاعات الصناعية غير الطاقوية) ، وتفتقد هذه المنتجات إلى الديناميكية في الأسواق العالمية ، وتشير البيانات في الجداول السابقة إلى التوسع الكبير في صادرات الجزائر من السلع كثيفة الموارد قليلة العمالة غير الماهرة وذات القيمة المتواضعة ، لذا فان التوسع في الانفتاح لم تضاهيه زيادة في القيمة المضافة ولا في المداخيل ، بمعنى آخر أن الانفتاح التجاري في الجزائر حقق توسع كبير من تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا بشكل كبير من التجارة في السلع كثيفة العمالة.

04. الأداء التصديري و إنتاجية العمل في الجزائر

نظريا، نمو الإنتاجية يمكن أن يزيد الدخل ويحد من الفقر ، ويخفض نمو الإنتاجية تكاليف الإنتاج ويزيد عائدات الاستثمار، التي يتحوّل بعضها إلى دخل لأصحاب المشاريع والمستثمرين وبعضها الآخر إلى أجور أعلى، ويمكن أن تنخفض الأسعار وينمو الاستهلاك والعمالة ويتخلص الناس من الفقر، وعلى المدى الطويل، تشكل الإنتاجية المحدد الرئيسي لنمو الدخل، إذ تزيد مكاسب الإنتاجية الدخل الحقيقي في الاقتصاد، الذي يمكن توزيعه من خلال زيادة الأجور،والإستراتيجيات الإنمائية القائمة على انخفاض الأجور والمهارات ،و الإستراتيجيات غير مستدامة على المدى الطويل ومتعارضة مع الحدّ من الفقر.

فالاستثمار في التعليم والمهارات يساعد على توجيه الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وقطاعات ذات نمو دينامكي[33].

مفهوم إنتاجية العمل هو المفهوم الأكثر شيوعا للإنتاجية باعتبار أن عنصر العمل هو الممثل لكل عوامل الإنتاج الأخرى .وأن أي تغيير فيه يصاحبه تغيير مماثل وفي الاتجاه نفسه في عوامل الإنتاج الأخرى [34].

يستخدم مؤشر متوسط إنتاجية العامل الصناعي في قياس الميزة التنافسية للبلد ، حيث أوضح بورتر في كتابه المشهور **"Les Avantages Concurrentiels Des Pays"** أن نوعية وإنتاجية عناصر الإنتاج هي المحدد الرئيسي للميزة التنافسية ، وأن ارتفاع النصيب الوطني من الصادرات العالمية يكون له تأثير ملموس على مستويات المعيشة ،إذا كانت هذه الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الإنتاجية ، بحيث تساهم في نمو الإنتاجية الوطنية.

في مجال الصناعات التحويلية ، حيث ينخفض متوسط إنتاجية العامل الجزائري إلى أقل من 27 ألف دولار سنويا سنة 2006[35] في الجزائر ينتظر أن تكون إنتاجية العامل في القطا ع التصديري مرتفعة نسبيا بسبب الطابع الذي يغلب على هذه الصناعات (كثيفة رأس المال) ، فباستطلاع مؤشرات الشكل التالي الذي يعكس اختلاف متوسطات إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التصديرية (خاصة النفط والغاز) نكتشف ما يلي :

شكل 05 : تطور إنتاجية العمالة في القطاع التصديري[36]

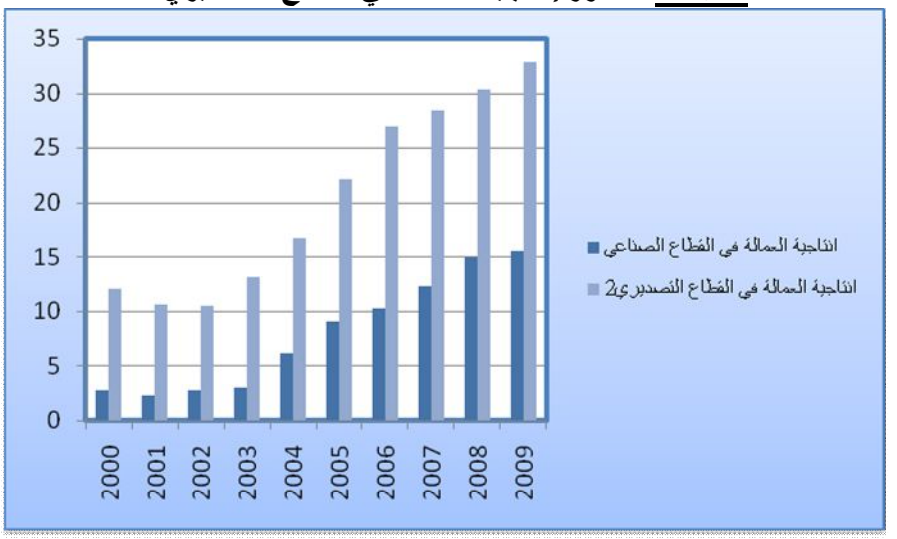

المصدر : من اعدا د الباحث استنادا عن بيانات صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2000-2010.

- هناك تحسنا واضحاً في إنتاجية العامل الصناعي في الصناعات التصديرية ، ولأن حجم العمالة في هذا القطاع قد زاد من عام 2000 إلى عام 2009 ، وارتفعت في الوقت نفسه قيمه الناتج الصناعي بمعدل متوسط و تحسنت إنتاجية العامل الصناعي بنسبة قدرها 15 % سنة 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط . وينعكس هذا الارتفاع في الإنتاجية على نصيب الفرد الجزائري من ناتج القطاع الصناعي ،[37]ا مع العلم أن إنتاجية العامل الصناعي خارج المحروقات كانت سلبية بين سنتي 1997-2001 تقدر ب(-6.3%)[38].
- اذا قارنا إنتاجية العامل الجزائري مع إنتاجية العامل في البلدان النامية ، يمكن القول أن العامل الجزائري حقق إنتاجية متوسطة ، حيث بلغ هذا المؤشر14.2% سنة 2008 بعدما كان لا يتجاوز 2.5% سنة 2000.
- سجلت الجزائر مؤخراً زيادة في الإنتاجية لكنها لم تسجل نموا في العمالة ، وهو ما يفسّر ذلك الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق، وتحرير الأسواق المحلية وتخفيض العوائق أمام التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال.
- لم تؤدي مكاسب إنتاجية العامل الناشئة عن التكنولوجيات المدخرة لليد العاملة، إلى خلق وظائف، إلا إذا استطاعت الشركات التصديرية الجزائرية كسب حصة أكبر من السوق، أو إذا استطاع الاقتصاد التنويع في منتجات أو أسواق جديدة .وتولد ت ضغوطات المنافسة الاستثمار والابتكار والارتقاء بالمهارات وعوامل أخرى في عملية التنمية العامة ، .بيد أنه حتى عندما يؤدي ارتفاع الإنتاجية إلى نمو الاقتصاد وتزدهر العمالة إجمالا، تفضي التحولات التكنولوجية المدخرة لليد العاملة إلى جانب ما تشهده قطاعات محدّدة من نمو

وتراجع نسبيين، إلى خسائر في الوظائف في بعض الأماكن والقطاعات بالنسبة إلى العمّال والمنشآت والمجتمعات المحلية[39].

- ترجع إحدى الدراسات العربية [40] أن نسبة انخفاض الإنتاجية في المصانع العربية ومنها الجزائرية إلى ضعف الإدارة الصناعية، وانخفاض قدرات العاملين ومهاراتهم، إضافة إلى قلة الوعي بأهمية الإنتاجية، وعدم توفر البرامج والخطط اللازمة لقياس الإنتاجية وتحسينها.

خاتمة :

كخاتمة لهده الدراسة يمكن القول أن العلاقة بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبالأخص إنتاجية العمل و سياسة الانفتاح التجاري علاقة طردية ، فقد رأينا أن الإنتاجية تتحسن كلما ازداد قطاع الصادرات وزيادة الواردات من السلع الوسيطة و الآلات ، بمعنى أن الانفتاح على التصدير يعزز الكفاءة التقنية للشركات ، كما أن التقدم التقني يعزز الواردات من جهة ، ومن جهة أخرى فان التواجد الأجنبي في البلاد يمكن أن يؤدي إلى الزيادة في القطاعات الإنتاجية ، أو أن المشاركة الأجنبية تعتبر كعامل من عوامل تعزيز الإنتاجية.

فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بتحسين إنتاجية العمالة خلال السنوات العشر الأخيرة والتي استهدفت زيادة الإنتاجية خاصة في القطاعات التصديرية من خلال تسخير عناصر إنتاج إضافية وإدخالها في العمليات الإنتاجية المختلفة، فضلا عن تنمية المهارات الفنية والمعرفية وتوفير فرص التعليم والتدريب الفني الموجه للعمالة وتشجيع تطبيق الأساليب والتطورات التقنية المتقدمة في العملية الإنتاجية، إلا أن إنتاجية العامل نمت بمعدلات ضئيلة ، الأمر الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على المزايا النسبية الموفرة محليا ، وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء القدرات التنافسية المتقدمة.

إلا أنه وفي سبيل رفع مستوى مهارة العمالة، وتحسين إنتاجيتها في القطاع الصناعي والقطاع التصديري على وجه الخصوص، لا بد من تبني بعض التوجهات العامة من أهمها :

- تنسيق أهداف التعليم والتدريب وهيكلة مؤسساتهما مع أهداف خطط التنمية، وذلك عن طريق التخطيط والتعاون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- مساهمة القطاع الخاص في تخطيط وتمويل النظم التعليمية والتدريبية الفنية، وتطوير مناهج التأهيل،
- إشراف مؤسسات الاعتماد الفني التي تؤكد الالتزام بالجودة على قطاع التعليم والتدريب الصناعي، ووضع إستراتيجية للتدريب الصناعي تشمل تحديد القطاعات الصناعية المحورية في الاقتصاديات المحلية،
- زيادة نسبة مخصصات البحوث العلمية والتطبيقية، والاهتمام بمراكز البحوث والبيوت الاستشارية وتطويرها،
- ربط معاهد ومراكز البحوث في الجامعات بالمشروعات الاقتصادية ،
- اعتماد استراتيجيات إنتاج قادرة على المنافسة، والاستمرار في التطوير المستدام.

المراجع والهوامش :

[1] - Hocine Benissad, micro-entreprises et cadre Institutionnel en Algérie, centre de développement De l'OCDE, OCDE, 1993, p20

[2]- شهيدي محمد، إدارة الإنتاج في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير 2004-2005 ،جامعة تلمسان، ص 44.

[3] – تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا ، العدد الخامس ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، الأمم المتحدة، 2007 ، ص 20.

[4] – علي عبد الله، ،أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1999 ، ص 05

[5]- تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا ، مرجع سابق ، ص 20.

[6] – علي توفيق الصادق ، علي توفيق الصادق ،القدرات التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1999، ص55.

[7] – علي توفيق الصادق ، مرجع سابق ، ص56.

[8]- Donald g,. Mcfedridge, la competitive :notions et mesures, industrie canada, 1995, p 09.

[9] -Donald G. McFetridge, op cit, P13

[10] – ليلى احمد خواجة ، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري : الواقع وسبل تحقيق الطموحات ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،2007 ، ص 220

[11] - M. Porter, l'avantage concurrentiel , paris, dunond,2000, p 8-20

[12]- M. PORTER op cit, p 27 .

[13] – ليلى احمد الخواجة ، مرجع سابق ، ص108.

[14] – هناء خير الدين ، تطور الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 44.

[15]- Makhloufi Sihem , Les Effets De La Libéralisation Commerciale Sur La Productivité Des Firmes Tunisiennes, Lmc- Fseg Tunis, p 01

[16]- MAKHLOUFI Sihem , op cit , p02

[17] – ليلى احمد الخواجة ، مرجع سابق ، ص 219.

[18] -Sans Nom, l'intégration ouverture économique- capital humain dans le processus de croissance, colloque internationale sur l'ouverture économique et le croissance économique, université de Tunis, 2000, p194

[19] - l'intégration ouverture économique- capital humain dans le processus de croissance, op cit , p195.

[20] - l'intégration ouverture économique- capital humain dans le processus de croissance, op cit , p196.

[21] – تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا ، مرجع سابق ، ص 13.

[22] – يلماظ اكيوز: يلماظ اكيوز ،الدول النامية والتجارة العالمية :الأداء والاتفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2008، ص 68

[23] - تقرير التنافسية العربية 2005، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2005، ص 11.

[24] - The Global Competitiveness Report, 2009–2010 , World Economic Forum,p 68

24- يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج) ، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي الوطني(الخارجية الاقتصاد التجارة بمعامل المؤشر هذا يسمى الداخلي الخام) ، و ومدى ارتباطه به ، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$e = \frac{(X+M)/2}{PIB}$$

25- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1971 - 1982م، ص9 .

[27]- Youcef Benabdallah, ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix a la production et les prix a la consommation, EMISE, 2004-2005,p18.

[28] -Emploi & Chômage Au 4eme Trimestre 2009, ONS , 2009

[29]- نظرا لعدم توفر بيانات حول حجم العمالة في النشاطات التصديرية في الجزائر سواء على مستوى المصادر المحلية أو الدولية ، ارتأيت أن استشهد بحجم العمالة في شركتي سونطراك ونفطال باعتبارهما عمودا التصدير في الجزائر ، وحيث أن نسبة العمالة فيهما تمثل حوالي 90% من حجم العمالة في قطاع التصدير ، إما بقية القطاعات الأخرى لا تكاد تزيد عن 05% من حجم العمالة في قطاع التصدير.

[30] - Mohamed Saïb Musette,Mohamed Arezki Isli ,Nacer Eddine Hammouda, op cit, P3

[31] -Heba Handoussa, Jean-Louis Reiffers, Deuxième Rapport Femise Sur Le Partenariat Euro-méditerranéen, France,2000,29

[32] - Rapport Annuel 2008, Ministère D'énergie Et Mines , p 17

33- مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية ، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 2008 ، مكتب العمل الدولي، جنيف ، 2008 ، ص 02.

[34] - التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، منظمة العمل العربية ، 2010، ص 201.

[35] - التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، مرجع سابق ، ص 210.

[36]- تم حساب إنتاجية العمالة في القطاع التصديري بقسمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التصديري على إجمالي عدد العمل في القطاع الصناعي.

[38]- Le rapport sur le développement humain en Algérie, Algérie 2006, Conseil National Economique et Social(CNES), 2006,p30

[39] - Patrick Plane, Performances Productives Et Climat De L'investissement Dans Quatre Pays De L'espace Mena : Algérie, Egypte, Maroc, Liban, Femise, France,2008-2009,p99

[40] - التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، منظمة العمل العربية، 2010، ص 202.